دليل قرية الجيب

إعداد

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
أريج

بتمويل من

التعاون الاسباني

2012

شكر وعرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والبلديات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيّب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة القدس جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة القدس بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية"، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة القدس. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة القدس باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الالكتروني التالي:
http://vprofile.arij.org/

المحتويات

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية 4
نبذة تاريخية 5
الأماكن الدينية والأثرية 5
السكان 6
قطاع التعليم 7
قطاع الصحة 8
الأنشطة الاقتصادية 8
قطاع الزراعة 10
قطاع المؤسسات والخدمات 12
البنية التحتية والمصادر الطبيعية 13
أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي 15
الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية الجيب 20
الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية 21

دليل قرية الجيب

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

قرية الجيب، هي إحدى قرى محافظة القدس، وتقع شمال غرب مدينة القدس، وعلى بعد 9.5 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز القرية ومركز مدينة القدس) منها، يحدها من الشرق قريتي بير نبالا والجديرة، ومن الشمال أراضي بيتونيا، ومن الغرب قرية بيت إجزا وبلدة بدو، ومن الجنوب قرية النبي صموئيل (وحدة نظم المعلومات الجغرافية- أريج، 2012) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود قرية الجيب

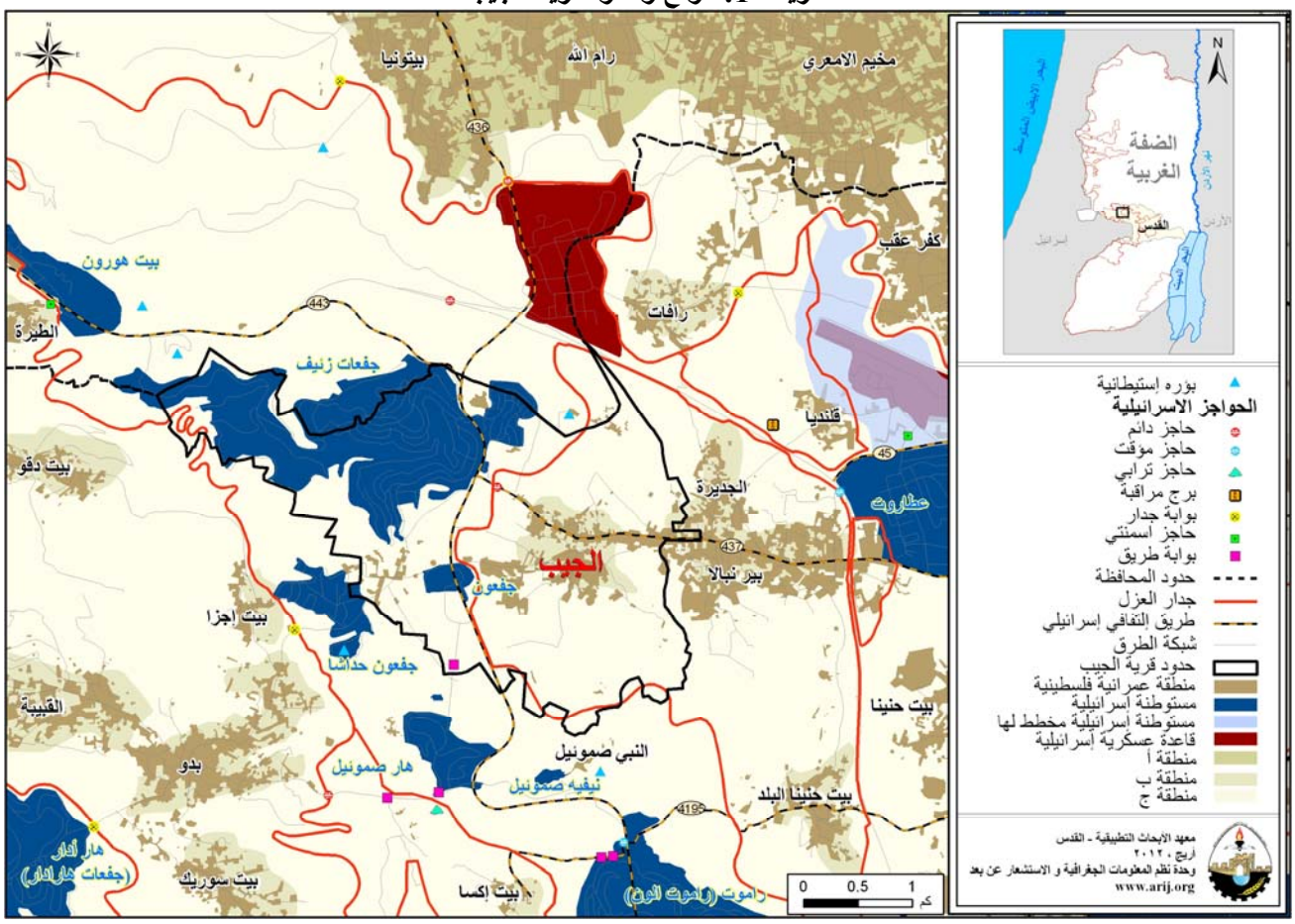

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012

تقع قرية الجيب على ارتفاع 739 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 588 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 16 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 60% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012).

تم تأسيس مجلس قروي في الجيب عام 1995م، ويتكون المجلس الحالي من 6 أعضاء، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل في المجلس 6 موظفين، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك. كما يمتلك المجلس سيارة لجمع النفايات الصلبة وسيارة بيك أب تقوم بخدمة المجتمع القروي (مجلس قروي الجيب، 2010).

ومن مسؤوليات المجلس القروي التي يقوم بها، ما يلي:

- توفير شبكة كهرباء المولدات.
- جمع النفايات، شق وتعبيد الطرق وتنظيف الشوارع، وتقديم الخدمات الاجتماعية.
- عمل مشاريع ودراسات خاصة بالقرية.
- حماية المواقع التاريخية والأثرية.

- توفير شبكة صرف صحي.
- توفير مدارس بجميع المراحل.
- توفير مقرات للخدمات الحكومية (البريد/ الأمن).

نبذة تاريخية

يعتقد بأن قرية الجيب هي المدينة الكنعانية "جبعون"، وتعني التل. وذكرها الرومان في العصور القديمة والإفرنج بالعصور الوسطى بـ " Gabaon " (الدباغ، 1991). ويعود تاريخ إنشاء التجمع إلى ما قبل 500 عام، ويعود أصل سكان قرية الجيب من شرق الأردن ومصر (مجلس قروي الجيب، 2010) (انظر الصورة رقم 1).

صورة 1: منظر من قرية الجيب

الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في قرية الجيب مسجدان، هما: مسجد عبد الله بن عباس ومسجد الفاروق. كما يوجد بعض الأماكن والمناطق الأثرية في القرية، منها: المسجد العمري (مجلس قروي الجيب، 2010)، كما يوجد غرفة منحوتة في الصخر، كنيسة صليبية، مدافن منحوتة في الصخر، محاجر معصرة محفورة في الصخر، بئر، خزان، كما يوجد خربة العدس (الدباغ، 1991) (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسة في قرية الجيب

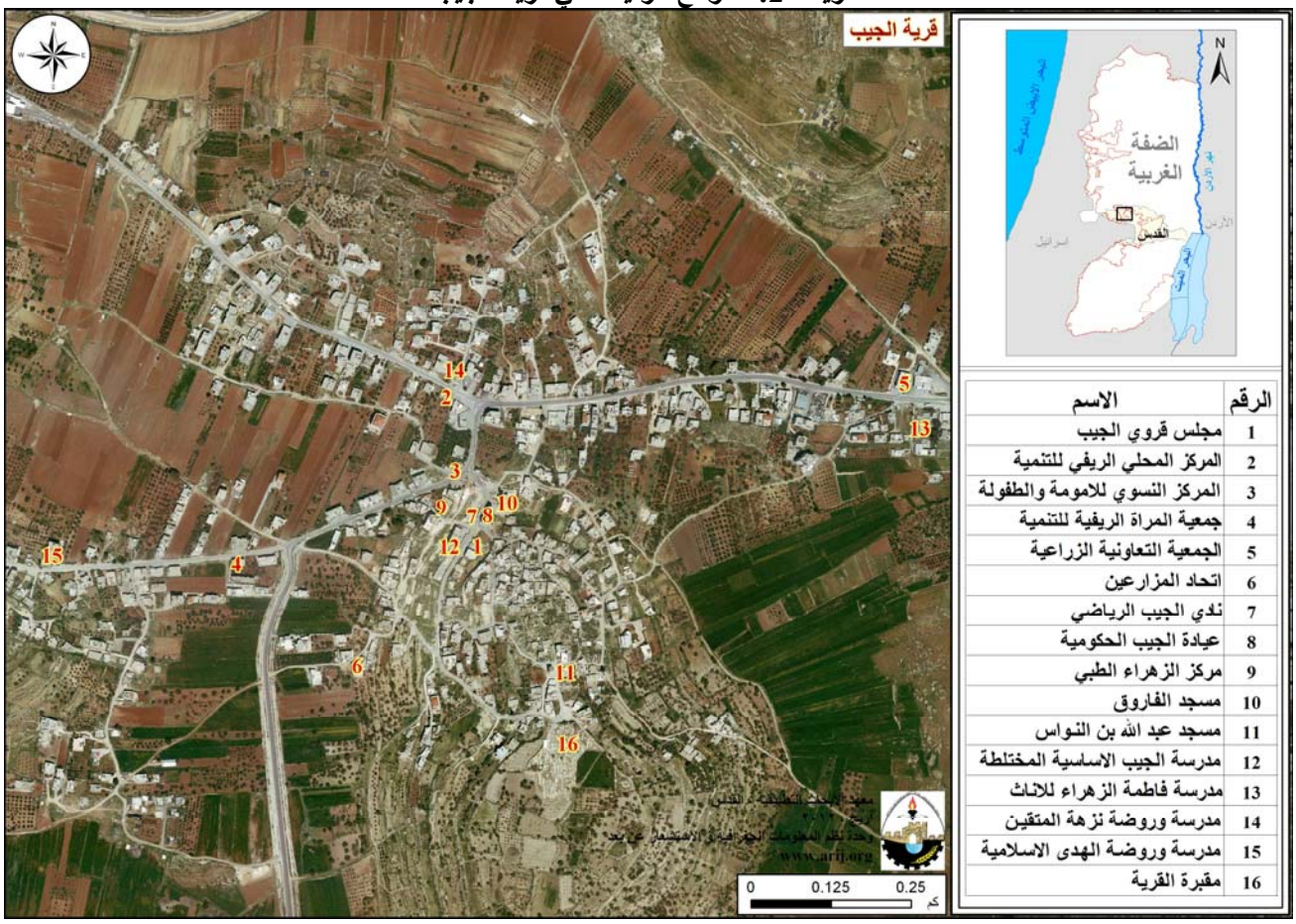

الرقم	الاسم
1	مجلس قروي الجيب
2	المركز المحلي الريفي للتنمية
3	المركز النسوي للامومة والطفولة
4	جمعية المراة الريفية للتنمية
5	الجمعية التعاونية الزراعية
6	اتحاد المزارعين
7	نادي الجيب الرياضي
8	عيادة الجيب الحكومية
9	مركز الزهراء الطبي
10	مسجد الفاروق
11	مسجد عبد الله بن النواس
12	مدرسة الجيب الاساسية المختلطة
13	مدرسة فاطمة الزهراء للاناث
14	مدرسة وروضة نزهة المتقين
15	مدرسة وروضة الهدى الاسلامية
16	مقبرة القرية

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012

السكان

بين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان قرية الجيب بلغ 3,805 نسمة، منهم 1,927 نسمة من الذكور، و1,878 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 719 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 1,015 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، أن توزيع الفئات العمرية في قرية الجيب لعام 2007، كان كما يلي : 37.3% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاما، 47.6% ضمن الفئة العمرية 15- 64 عاما، و2.8% ضمن الفئة العمرية 65 عاما فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في القرية، هي 102.6 : 100، أي أن نسبة الذكور 50.6%، ونسبة الإناث 49.4%.

العائلات

يتألف سكان قرية الجيب من عدة عائلات، منها: عائلة أبو حمود، عائلة أبو دية، عائلة الشعابية، عائلة الحلايقة، عائلة طيون، عائلة عايش، عائلة عساف، وعائلة خطاب (مجلس قروي الجيب، 2010).

الهجرة

بين المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج)، بأن حوالي 300 شخص قد هاجروا القرية منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 (مجلس قروي الجيب، 2010).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان قرية الجيب عام 2007، حوالي 7.1%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 78.7%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 14.8% يستطيعون القراءة والكتابة، 30.4% انهوا دراستهم الابتدائية، 30% انهوا دراستهم الإعدادية، 12.4% انهوا دراستهم الثانوية، و5.1% انهوا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في قرية الجيب، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان قرية الجيب (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	36	193	369	398	139	26	31	2	2	1	-	**1,197**
إناث	133	158	350	311	154	29	28	-	2	-	2	**1,167**
المجموع	169	351	719	709	293	55	59	2	4	1	2	**2,364**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في قرية الجيب في العام الدراسي 2011/2010، فيوجد في القرية أربعة مدارس حكومية، يتم إدارتهم من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، ومدرستين خاصتين (مديرية التربية والتعليم- القدس، 2011) (انظر الجدول رقم 2).

جدول 2: توزيع المدارس في قرية الجيب حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2011/2010

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة ذكور ابن خلدون الأساسية	حكومية	ذكور
مدرسة بنات فاطمة الزهراء الثانوية	حكومية	إناث
مدرسة الجيب الأساسية المختلطة	حكومية	مختلطة
مدرسة ذكور الجيب الثانوية	حكومية	ذكور
مدرسة نزهة المتقين	خاصة	مختلطة
مدرسة الهدى الإسلامية	خاصة	مختلطة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2011.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في قرية الجيب 63 صفا، وعدد الطلاب 1,507 طالبا وطالبة، وعدد المعلمين 99 معلما ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- القدس،2011). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس قرية الجيب يبلغ 15 طالبا وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 24 طالبا وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2011).

كما يوجد في قرية الجيب روضتين للأطفال، تشرف على إدارتهما جهة خاصة. يبلغ عدد الأطفال الكلي 123 طفلاً وطفلة. الجدول رقم 3، يوضح توزيع رياض الأطفال في القرية، حسب الجهة المشرفة والاسم.

جدول 3: توزيع رياض الأطفال في القرية حسب الاسم والجهة المشرفة

اسم الروضة	عدد الأطفال	الجهة المشرفة
روضة الهدى الإسلامية	51	جهة خاصة
روضة نزهة المتقين	72	جهة خاصة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2011.

كما يواجه قطاع التعليم في قرية الجيب بعض العقبات والمشاكل، أهمها: اكتظاظ الصفوف وصغر حجمها في بعض المدارس (مجلس قروي الجيب، 2010).

قطاع الصحة

تتوفر في قرية الجيب بعض المرافق الصحية، حيث يوجد مركز صحي واحد (مركز الزهراء الطبي)، عيادتا طبيب عام (حكومية، خاصة)، عيادة طبيب أسنان خاصة، مختبر تحاليل طبية خاص، مركز أمومة وطفولة حكومي، و صيدلية خاصة. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في القرية فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى رام الله الحكومي في مدينة رام الله، أو التوجه إلى مستشفى المقاصد الخيري ومستشفى العيون في القدس واللذان يبعدان عن التجمع حوالي 14 كم (مجلس قروي الجيب، 2010).

يواجه قطاع الصحة في الجيب بعض المشاكل والعقبات، أهمها:

- عدم وجود سيارة إسعاف.
- عدم وجود مركز أشعة ومختبرات طبية في القرية.

الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في قرية الجيب على عدة قطاعات، أهمها قطاع الزراعة، حيث يستوعب هذا القطاع 65% من القوى العاملة (مجلس قروي الجيب، 2010) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجراه معهد أريج في عام 2010 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية الجيب، ما يلي:

- قطاع الزراعة، ويشكل 65% من الأيدي العاملة.
- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 30 % من الأيدي العاملة.
- قطاع الموظفين، ويشكل 5% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية الجيب

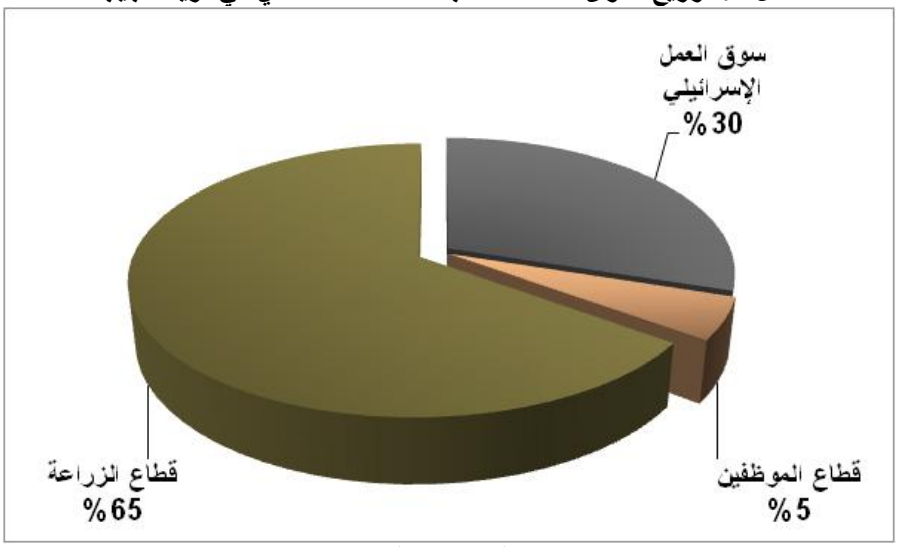

المصدر: مجلس قروي الجيب، 2010

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية فيوجد 16 بقالة، مخبز، محل لبيع الخضار والفواكه، 8 محلات لتقديم الخدمات المختلفة، و18 محل للصناعات المهنية (كالحدادة، والنجارة.. الخ).

وقد وصلت نسبة البطالة في قرية الجيب في عام 2010 إلى 50%(مجلس قروي الجيب، 2010). وقد تبين أن الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا في القرية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، هي على النحو التالي:

- سوق العمل الإسرائيلي.
- قطاع التعليم.
- قطاع الزراعة.
- قطاع الصحة.
- قطاع التجارة.
- قطاع الخدمات.

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان المساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 33.2% من السكان كانوا نشيطين اقتصاديا (منهم 66.6% يعملون). وكان هناك 66.6% من السكان غير نشيطين اقتصاديا (منهم 44.4% من الطلاب، و42.4% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: سكان الجيب (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007

الجنس	نشيطون اقتصاديا				غير نشيطين اقتصاديا					غير مبين	المجموع
	يعمل	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	المجموع	طالب متفرغ للدراسة	متفرغ لأعمال المنزل	عاجز عن العمل	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	أخرى	المجموع		
ذكور	479	76	180	**735**	332	3	66	37	20	**458**	4	**1,197**
إناث	43	-	6	**49**	367	665	64	19	2	**1,117**	1	**1,167**
المجموع	522	76	186	**784**	699	668	130	56	22	**1,575**	5	**2,364**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، التعداد العام للسكان والمساكن- 2007، النتائج النهائية.

قطاع الزراعة

تبلغ مساحة قرية الجيب حوالي 8,894 دونما، منها 5,090 دونم هي أراض قابلة للزراعة و636 دونما أراض سكنية. (انظر الجدول رقم 5، وخريطة رقم 3).

جدول 5: استعمالات الأراضي في قرية الجيب لعام 2010 (المساحة بالدونم)

المساحة الكلية	مساحة الأراضي السكنية	مساحة الأراضي الزراعية (5,090)				برك مائية	الغابات الحرجية	الأراضي المفتوحة	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية ومنطقة الجدار
		زراعات دائمة	بيوت بلاستيكية	المراعي	زراعات موسمية					
8,894	636	1,327	0	605	3,158	0	23	638	30	2,477

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2012

خريطة 3: استعمالات الأراضي ومسار جدار الفصل العنصري في قرية الجيب

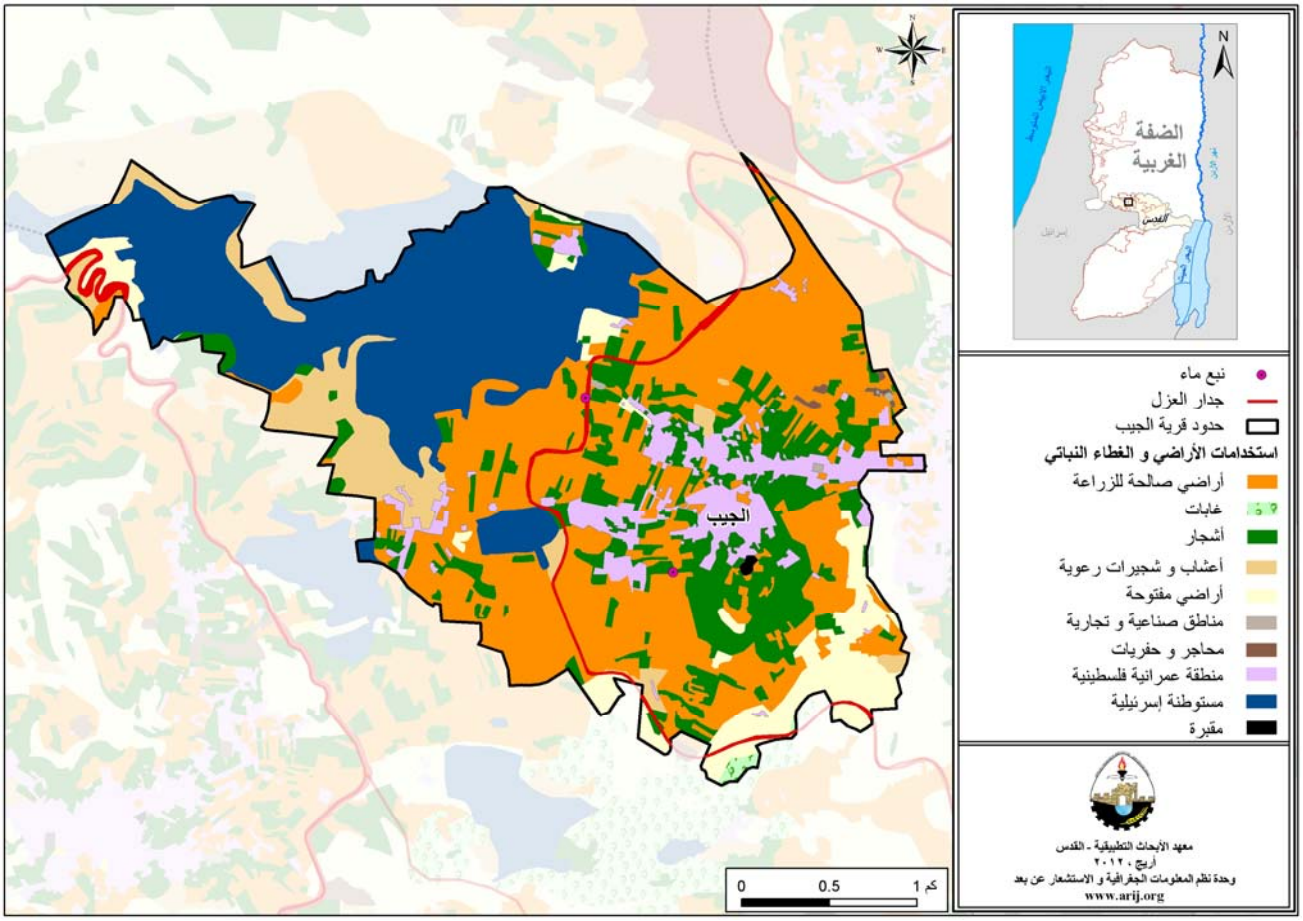

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012

الجدول رقم 6، يبين الأنواع المختلفة من المزروعات البعلية والمروية المكشوفة في قرية الجيب. ويعتبر الفقوس أكثر الأنواع زراعة في القرية.

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات البعلية والمروية المكشوفة في قرية الجيب (المساحة بالدونم)

الأشجار المثمرة	بعلي	مروي
الخضراوات الثمرية	82	5
الخضراوات الورقية	1	5
البقوليات الخضراء	23	5
الأبصال	0	0
خضراوات أخرى	3	5
المجموع	**109**	**20**

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

الجدول رقم 7، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في قرية الجيب. وتشتهر الجيب بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 770 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول 7: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في قرية الجيب (المساحة بالدونم)

الأشجار المثمرة	بعلي	مروي
الزيتون	770	0
الحمضيات	0	0
اللوزيات	85	23
التفاحيات	0	0
الجوزيات	52	0
فواكه أخرى	289	0
المجموع	**1,196**	**23**

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية والعلفية في قرية الجيب، فان مساحة الحبوب تبلغ 655 دونم، وأهمها القمح والشعير (أنظر الجدول رقم 8).

جدول 8: مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية في قرية الجيب (المساحة بالدونم)

الأشجار المثمرة	بعلي	مروي
الحبوب	655	0
أبصال ودرنات وجذور	8	0
بقوليات جافة	0	0
محاصيل زيتية	0	0
محاصيل علفية	23	0
محاصيل منبهة	0	0
محاصيل أخرى	0	0
المجموع	**686**	**0**

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

ويرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010) استند على تعريف المساحات الزراعية محددا حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض الينابيع. أما مسح أريج فاكتشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

وتبين من المسح الميداني الذي قام به معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، أن 2% من سكان قرية الجيب يقومون بتربية الماشية، مثل الأغنام والماعز والنحل (مجلس قروي الجيب، 2010) (انظر الجدول رقم 9).

جدول 9: الثروة الحيوانية في قرية الجيب

الأبقار*	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البغال	الدجاج اللاحم	الدجاج البياض	خلايا نحل
1,655	730	0	0	0	0	0	0	65	0

* تشمل الأبقار، العجول، العجلات، والثيران.
المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية- القدس، 2010.

أما من حيث الطرق الزراعية في القرية، فيوجد حوالي 4 كم طرق زراعية (مجلس قروي الجيب، 2010) (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: يبين حالة الطرق الزراعية في قرية الجيب وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	-
صالحة لسير التراكتورات والآلات الزراعية فقط	2
صالحة لمرور الدواب فقط	2
غير صالحة	-

المصدر: مجلس قروي الجيب، 2010.

ويعاني القطاع الزراعي من بعض المشاكل والعقبات،أهمها:

- عدم توفر رأس المال.
- عدم وجود دعم للأعلاف والمبيدات الزراعية.
- عدم وجود أيدي عاملة.
- عدم القدرة على الوصول للأراضي الزراعية بسبب الجدار.
- عدم الجدوى الاقتصادية.

قطاع المؤسسات والخدمات

لا يوجد في قرية الجيب أية المؤسسات الحكومية، ولكن يوجد عدة مؤسسات محلية وجمعيات تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع، في عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس قروي الجيب، 2010)، منها:

- **مجلس قروي الجيب:** تأسس عام 1995، من قبل وزارة الداخلية، بهدف الاهتمام بقضايا القرية وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها.
- **المركز النسوي للأمومة والطفولة:** تأسس عام 2003، من قبل وزارة الداخلية، يعنى برعاية الأم والطفل.
- **جمعية تنمية المرأة الريفية:** تأسست عام 2000، من قبل وزارة الداخلية، تعنى بتنمية المرأة وتطويرها في قرية الجيب.
- **مركز التنمية المحلية الريفية:** تأسس عام 2000، من قبل وزارة الداخلية، يعنى بجميع الأمور التي تقوم بتنمية القرية.
- **نادي الجيب الرياضي:** تأسس عام 1998، من قبل وزارة الرياضة والشباب، يعنى بالأمور الرياضية والاجتماعية والثقافية.
- **اتحاد الفلاحين:** تأسس عام 2003، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعنى بالأمور الزراعية في القرية.
- **لجنة المرأة/ اتحاد عمال فلسطين:** تأسست عام 1999، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقدم خدماتها للمرأة.
- **الجمعية الزراعية التعاونية:** تأسست عام 1984م، تعنى بالأمور الزراعية.
- **الجمعية الخيرية التعاونية:** تأسست عام 1984م، من قبل اتحاد الجمعيات الخيرية، تعنى بالأمور الزراعية.

البنية التحتية والمصادر الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في قرية الجيب شبكة كهرباء عامة منذ عام 1972م، وتعتبر شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء في القرية. وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%. ويواجه التجمع بعض المشاكل في مجال الكهرباء، أهمها: السرقات من قبل سكان القرية.

كما ويتوفر في القرية شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي داخل القرية، وتقريبا 50% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف (مجلس قروي الجيب، 2010).

النقل والمواصلات

يوجد في قرية الجيب 20 سيارة غير قانونية، بالإضافة إلى 16 سيارة من محافظة رام الله تقوم بخدمة المواطنين (مجلس قروي الجيب، 2010). أما بالنسبة لشبكة الطرق في القرية، فيوجد في القرية 1 كم من الطرق الرئيسة و8 كم من الطرق الفرعية (مجلس قروي الجيب، 2010) (انظر الجدول رقم 11).

جدول 11: حالة الطرق في قرية الجيب

حالة الطرق الداخلية	طول الطرق (كم)	
	رئيسة	فرعية
1. طرق جيدة ومعبدة.	1	2
2. طرق معبدة وبحالة سيئة	-	6
3. طرق غير معبدة.	-	-

المصدر: مجلس قروي الجيب، 2010.

المياه

تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بتزويد سكان قرية الجيب بالمياه من خلال مصادر مشتراة من شركة ميكروت الإسرائيلية وذلك عبر شبكة المياه العامة منذ عام 1980، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 100% (مجلس قروي الجيب، 2010). لقد بلغت كمية المياه المزودة لقرية الجيب عام 2010، حوالي 240,000 متر مكعب/السنة، وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 160 لترا/ اليوم (مجلس قروي الجيب، 2010). وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في قرية الجيب لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 60 %، وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسة وشبكة التوزيع وعند المنزل (مجلس قروي الجيب، 2010). وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في قرية الجيب 62 لترا في اليوم. ويعتبر هذا المعدل اقل بكثير من الحد الأدنى المقترح من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. وتعتبر آبار جمع الأمطار المنزلية المصدر البديل لشبكة المياه العامة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآبار لا تكفي لسد احتياجات السكان من المياه، مع العلم أن عدد هذه الآبار في القرية يبلغ حوالي 50 بئر (مجلس قروي الجيب، 2010).

يوجد في القرية نبعا ماء، هما: عين البلد وعين أبو زاهر، كما يوجد خزان مياه عام سعة 200 متر مكعب، إلا انه غير صالح للاستعمال وبحاجة إلى ترميم (مجلس قروي الجيب، 2010).

الصرف الصحي

يتوفر في قرية الجيب شبكة عامة للصرف الصحي تم إنشاؤها في العام 2000 (مجلس قروي الجيب، 2010)، ووفق نتائج المسح الذي نفذه معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) عام 2010 ضمن مشروع "نظام مقترح لإدارة سليمة بيئيا للمياه العادمة في الضفة الغربية"، فإن نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الصرف الصحي تصل إلى 90% من العدد الكلي للوحدات السكانية،

وتعتبر الحفر الامتصاصية البديل عن شبكة الصرف الصحي حيث أن ما يقارب 10 % من الوحدات السكنية تستخدم الحفر الامتصاصية كوسيلة للتخلص من المياه العادمة.

واستناداً إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يومياً بحوالي 210 مترا مكعبا، والتي تعادل 76,800 متر مكعب سنوياً. أما على مستوى الفرد في القرية، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 50 لترا في اليوم. و من الجدير بالذكر أن المياه العادمة المتدفقة في شبكة الصرف الصحي والمياه العادمة التي يتم جمعها بواسطة الحفر الامتصاصية وتفريغها بواسطة صهاريج النضح، يتم التخلص منها في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون أي مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر، أو عند مواقع التخلص منها، مما يشكل خطراً على البيئة والصحة العامة (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

النفايات الصلبة

يعتبر مجلس قروي الجيب الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت التجارية والصناعية في القرية، والتي تتمثل حاليا بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات مقدارها 20 شيقل/ الشهر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة التحصيل لا تتعدى 10 % من هذه الرسوم (مجلس قروي الجيب، 2010).

ينتفع معظم سكان قرية الجيب من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، ومن ثم يتم نقلها إلى حاويات موزعة في أحياء القرية حيث يوجد في القرية 80 حاوية بسعة 1 لتر، ليتم بعد ذلك جمعها من قبل المجلس القروي بواقع 3 مرات في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات التي يملكها المجلس القروي ومجلس بيت عنان إلى مكب نفايات العيزرية ومكب بلدية رام الله، حيث يتم التخلص من النفايات في مكب بلدية رام الله عن طريق دفنها، أما في مكب العيزرية عن طريق دفنها وحرقها أحيانا (مجلس قروي الجيب، 2010).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في قرية الجيب 0.7 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يومياً عن سكان القرية بحوالي 3 طن، بمعنى 1,078 طن سنوياً (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2012).

الأوضاع البيئية

تعاني قرية الجيب كغيرها من قرى المحافظة من عدة مشاكل بيئية لابد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

1. انقطاع المياه من قبل دائرة مياه الضفة الغربية لفترات طويلة عن القرية، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها:
   - الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، مما يشكل عائقا أمام دائرة مياه الضفة الغربية في تنظيم ضخ المياه وتوزيعها بين التجمعات السكانية. لذا فهي تقوم بتوزيع المياه إلى المناطق المختلفة بشكل دوري، وذلك لأن كميات المياه الذاتية المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان. بالإضافة إلى ذلك تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بشراء المياه من الشركات الإسرائيلية لسد احتياجات السكان من المياه.
2. ارتفاع نسبة الفاقد في شبكة المياه، وذلك بسبب تلف الشبكة وقدمها.

إدارة المياه العادمة

- استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة في الأحياء غير المخدومة بشبكة الصرف الصحي (10% من الوحدات السكنية)، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية لخدمة سيارات النضح، الأمر الذي يتسبب بمكارة صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل القرية. كما أن استخدام هذه الحفر يهدد بتلويث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من

وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

- عدم معالجة المياه العادمة التي يتم تجميعها بواسطة شبكة الصرف الصحي، حيث أن معظمها ينساب في المناطق المفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك

إدارة النفايات الصلبة

- عدم وجود مكب نفايات صحي ومركزي لخدمة القرية والتجمعات المجاورة، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام الهيئات المحلية والمؤسسات الوطنية والتي تتعلق بإصدار تراخيص لإقامة مثل هذه المكبات، حيث أن الأراضي المناسبة لذلك تقع ضمن مناطق (ج)، والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. حيث أن بلدية رام الله وبالتعاون مع بلديتي البيرة وبيتونيا تسعى لإنشاء مكب نفايات إقليمي وفق المواصفات العالمية المعتمدة، ولكن المشروع يتعرض للعديد من المعيقات وتتمثل في: (بلدية رام الله، 2011)
  1. إشكالية شراء واستملاك الأراضي لأسباب فنية تتعلق بمالكيها.
  2. إشكالية توفر التمويل اللازم لشراء الأراضي، رغم وجود التزام رسمي من دولة رئيس الوزراء ووزارة المالية لتغطية ثمن الأراضي، إلا أن إشكالية السيولة لدى السلطة لا زالت تشكل عائقا لم يذلل بعد.
  3. عدم القدرة على تنفيذ الاستملاك للأراضي المعتمدة كونها تقع في منطقة C حسب اتفاقية أوسلو.
- عدم وجود آلية لفصل النفايات الخطرة في القرية والمحافظة بشكل عام، حيث يتم تجميع النفايات الخطرة والنفايات الصناعية مع النفايات المنزلية الغير خطرة ويتم نقلها إلى مكب بلدية رام الله ومكب العيزرية.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيو سياسي في قرية الجيب

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي قرية الجيب إلى مناطق (ب) و (ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 666 دونما (7.5% من مساحة القرية الكلية) من أراضي القرية كمناطق ب وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. والجدير بالذكر أن غالبية السكان يتمركزون في المناطق المصنفة ب والتي تشكل نسبة ضئيلة جدا من المساحة الكلية للقرية. فيما تم تصنيف ما مساحته 8228 دونما (92.5% من مساحة القرية الكلية) كمناطق ج وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية، أمنيا وإداريا، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في قرية الجيب هي أراض زراعية ومستوطنات إسرائيلية (جدول رقم 12).

جدول 12: تصنيف الأراضي في قرية الجيب اعتمادا على اتفاقية أوسلو الثانية في 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	666	7.5
مناطق ج	8,228	92.5
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	**8,894**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج 2012

قرية الجيب وممارسات الاحتلال الإسرائيلي

نالت قرية الجيب حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي أودت بآلاف الدونمات لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان أولها بناء المستوطنات الإسرائيلية على أراضي القرية وانتهاء بخطة العزل العنصرية التي تسعى إسرائيل من خلالها إلى السيطرة على المنطقة الشمالية الغربية من محافظة القدس لاحتوائها على المستوطنات الإسرائيلية التي تشكل جزءا من تجمع مستوطنات جفعات زئيف الاستيطاني والذي تخطط إسرائيل لإبقائه تحت سيطرتها من خلال إعلانها في العام 2005 عن مشروع يقضي بضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى إسرائيل مثل تجمع 'معاليه ادوميم' الاستيطاني شرق مدينة القدس وتجمع 'ارئيل' الاستيطاني شمال مدينة سلفيت وتجمع 'موديعين عيليت' الاستيطاني غرب مدينة رام الله وتجمع 'غوش عتصيون' الاستيطاني جنوب غرب مدينة بيت لحم وتجمع كريات أربع الاستيطاني في مدينة الخليل وذلك من خلال ضم الأراضي التي تقوم عليها هذه الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل داخل الجدار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل وهو «قرار جيد لأمنها ومكانتها السياسية واقتصادها وديموغرافية الشعب اليهودي في 'أراضي إسرائيل'» كما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون عند لقائه الرئيس الأمريكي جورج بوش في الحادي عشر من شهر نيسان عام 2005. وفيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي قرية الجيب.

صادرت إسرائيل خلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية ما مساحته 2366 دونما من أراضي قرية الجيب (26.6%من المساحة الكلية للقرية) من أجل إقامة ثلاث مستوطنات إسرائيلية وهي: مستوطنة "جفعات زئيف" ومستوطنة "جفعون" ومستوطنة "جفعون حداشا" الإسرائيلية. ويقطن في هذه المستوطنات الثلاث اليوم أكثر من ثلاثة عشر ألف مستوطن إسرائيلي. وتشكل هذه المستوطنات جزء كبير وهام من تجمع مستوطنات جفعات زئيف الاستيطاني الإسرائيلي والذي يضم خمس مستوطنات إسرائيلية (جدول رقم 13).

جدول 13: المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي قرية الجيب

اسم المستوطنة	سنة التأسيس	المساحة المصادرة من أراضي قرية الجيب (بالدونم)	عدد المستوطنين القاطنين في المستوطنة (2009)
جفعات زئيف	1982	2,246	10,779
جفعون	1978	108	1,179
جفعون حداشا	1980	13	1,113
المجموع	**-**	**2,366**	**13,071**

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج 2012

قرية الجيب ومخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي

كان لخطة العزل العنصرية الإسرائيلية والمتمثلة ببناء الجدار اثر سلبي ومدمر على قرية الجيب. فبحسب ما ورد بالتعديل الأخير لمخطط جدار العزل العنصري الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الإسرائيلية في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، تبين أن الجدار يمتد بطول 6 كم على أراضي قرية الجيب ويعزل 4683 دونما (52.6% من مساحة قرية الجيب الكلية). وتشمل الأراضي المعزولة المستوطنات الإسرائيلية المبنية على أراضي القرية، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والمناطق المفتوحة والشجيرات والأعشاب الرعوية وغيرها (جدول رقم 14).

جدول 14: تصنيف الأراضي المعزولة غرب جدار العزل العنصري في قرية الجيب – محافظة القدس

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	مستوطنات إسرائيلية	2,366
2	أراضي زراعية	1,363
3	مناطق مفتوحة	255
4	غابات	21
5	شجيرات وأعشاب رعوية	5,23
6	منطقة عمرانية فلسطينية	84
7	منطقة الجدار	71
المجموع		**4,683**

المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج 2012

معاناة أهالي قرية الجيب جراء بناء جدار العزل العنصري

يضع جدار العزل العنصري المنطقة العمرانية في قرية الجيب والمناطق العمرانية في عدد من القرى الفلسطينية المجاورة (الجديرة وبيت حنينا البلد وبيرنبالا) في معزل عن التجمعات الفلسطينية الرئيسة وعن مدينة القدس بشكل خاص وذلك بتطويقها والقرى الفلسطينية المجاورة من الجهات الأربع بجدار العزل العنصري، داخل معزل مغلق من جميع الجهات. وترتبط قرية الجيب اليوم والقرى المجاورة (الجديرة وبيت حنينا البلد وبيرنبالا) بمدينة رام الله من خلال نفق يمر من تحت الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 443، حيث تم عزل واستبعاد هذه التجمعات الأربعة كليا خارج مدينة القدس. كما وعمل الجدار الفاصل في قرية الجيب وخصوصا في الجهة الغربية على فصل حي كامل من أحياء القرية وتقطيع أوصالها جغرافيا واجتماعيا، حيث أن جزءا منها أصبح داخل الجدار والجزء الأكبر خارج الجدار. كما وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببناء جدار العزل العنصري على حدود المناطق العمرانية في القرية مما أدى إلى زيادة المساحة المصادرة من أراضيها، في الوقت نفسه قلصت من المساحة المتبقية لأهالي القرية للبناء والتوسع في المستقبل مما أدى إلى خلق واقع جديد على أهالي القرية يصعب تغييره. كما أدت السياسات والمخططات الإسرائيلية في القدس –خاصة- وباقي الأراضي الفلسطينية إلى إيجاد كثافة سكانية وعمرانية عالية لعدم توفر أراض للبناء والتوسع ولحصر البناء داخل المناطق المصنفة ب في القرية بحسب اتفاقية أوسلو والتي تشكل 12% من مساحة القرية الكلية مما يضطر السكان إلى التمدد العمراني العمودي والداخلي. والجدير بالذكر أيضا أن سياسة العزل العنصرية الإسرائيلية والمتمثلة ببناء الجدار قد خلقت ما يسمى "بالهجرة الداخلية"، من المناطق التي أصبحت معزولة ومستبعدة عن مدينة القدس بفعل بناء الجدار الى مناطق بقيت داخل منطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية (التي تم رسمها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في العام 1967 عقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وأراض عربية أخرى)، وذلك بسبب أن العديد من العائلات الفلسطينية في قرية الجيب تحمل الهوية المقدسية (الهوية الزرقاء)، وبقائها في المناطق التي تم عزلها خارج الجدار (شرق الجدار، ضمن نفوذ مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية) واستبعادها عن المراكز الحيوية في المدينة يشكل خطرا عليهم ويعرضهم لخطر تجريدهم من حقهم في الإقامة داخل حدود المدينة المقدسة وخلق واقع جديد عليهم يصعب تغييره، في إشارة واضحة من حكومة إسرائيل إلى السيطرة على مسألة التوازن الديموغرافي لصالح تهويد مدينة القدس من خلال تفريغ القدس بحدودها الواسعة من الوجود الفلسطيني تأكيدا لعملية أسرلتها.

كما يعاني المزارعون الفلسطينيون في قرية الجيب من حرمان سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهم من الوصول إلى أراضيهم التي أصبحت معزولة خلف الجدار والتي لا يمكن الوصول إليها إلا بتصاريح خاصة صادرة عن مكتب الارتباط والتنسيق الإسرائيلي في المنطقة وعبر بوابات خاصة تم إقامتها على طول الجدار في المنطقة. والجدير بالذكر أن الدخول إلى الأراضي المعزولة محصور فقط للمزارعين القادرين على إثبات ملكيتهم للأراضي لدى الدوائر الإسرائيلية المعتمدة (كالإدارة المدنية الإسرائيلية) ويتم إصدار التصاريح[1] لأصحاب الأراضي، عادة كبار السن منهم، التي تندرج أسماؤهم في صكوك الملكية العقارية. والجدير بالذكر أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تقوم بإصدار هذه التصاريح لمواسم زراعية معينة، الأمر الذي يصعب على أصحاب الأراضي فلاحة أراضيهم الزراعية بأنفسهم خصوصا وأن هذه التصاريح لا تشمل الأيدي العاملة أو المعدات اللازمة والكاملة لفلاحة الأرض.

[1] إن الحصول على التصاريح ليس بالأمر السهل، وهي غالباً لا تمنح لأصحاب الأراضي المعزولة

تجمع حي الخلايلة

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفصل حي الخلايلة الفلسطيني والذي يعتبر أحد أحياء قرية الجيب من خلال بناء جدار العزل العنصري في الجهة الغربية للقرية، ويعتبر هذا الحي أحد الأحياء الفلسطينية المعزولة والذي يتهدده خطر الإخلاء والهدم لوقوعه في قلب التجمع الاستيطاني جفعات زئيف، حيث أنه يتوسط مستوطنات جفعات زئيف وجفعون وجفعون حداشا. ويقدر عدد سكان حي الخلايلة بـ 700 مواطن تقريبا ويقع غرب قرية الجيب. ويسمح فقط لسكان هذا الحي بالدخول والخروج إليه وبتصاريح خاصة حيث أن هذا الحي يقع داخل المنطقة المعزولة بفعل الجدار وهو معزول تماما عن العالم الخارجي.

وفي شهر نيسان من العام الحالي 2012 قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم بعض المنازل في حي الخلايلة وقامت بعملية تهجير قسري لـ 67 لاجئا فلسطينيا من سكان الحي معظمهم من الأطفال ويمثلون سبع عائلات فلسطينية تم تشريدها ثلاث مرات خلال ستة أشهر. كما وقامت قوات الاحتلال بمصادرة الخيام الطارئة التي وفرتها الجهات الاغاثية والإنسانية لهؤلاء السكان. وتهدف هذه الاعتداءات الإسرائيلية على حي الخلايلة إلى التضييق على السكان وإجبارهم على الرحيل من قلب هذا التجمع الاستيطاني حيث تعتبرهم إسرائيل خطرا يهدد المستوطنات المحيطة مما يجعله عرضة لعمليات الهدم والإخلاء في المستقبل القريب.

مدينة رام الله بديل عن مدينة القدس

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول من العام 2000، فقد المواطنون القاطنون في قرية الجيب والقرى الفلسطينية المجاورة ارتباطهم بمدينة القدس بعد أن كانت القبلة الوحيدة التي يقصدها المواطنون للاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والعمل في المدينة، وأصبحت مدينة رام الله المكان الوحيد الذي يقصدونه لسد احتياجاتهم، كما عملت المخططات الإسرائيلية متمثلة ببناء جدار العزل العنصري في مدينة القدس على استبعاد الكثير من التجمعات السكانية الفلسطينية خارج المدينة المقدسة للحفاظ على الأفضلية الديموغرافية الإسرائيلية مقابل الأقلية الفلسطينية، ومن هذه التجمعات التي تم فصلها عن القدس وأصبحت جزءا من رام الله التجمع الرباعي (الجيب وبير نبالا والجديرة وبيت حنينا البلد) والذي تم إحاطتها بالجدار من الجهات الأربع وتم ربطها بنفق يمر من تحت شارع 443 الالتفافي الإسرائيلي مع مدينة رام الله.

نفق طويل يربط بين شمال القدس وشمال غربها

بعد أن قامت قوات الاحتلال ببناء جدار العزل العنصري، تم استبعاد الكثير من البلدات الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس عن المدينة نفسها. كذلك عمل الجدار على فصل شمال القدس عن شمال غربها من خلال التجمع الاستيطاني "جيفعات زئيف"، مما دفع بسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إقامة نفق طويل تحت الأرض بطول 1.5 كم تقريبا لربط شمال القدس مع شمال غربها حيث يربط هذا النفق بين تجمعات شمال القدس (وعددها حوالي ستة تجمعات) من خلال قرية الجيب مع تجمعات شمال غرب القدس (وعددها حوالي تسعة تجمعات) من خلال قرية بدو ويضطر الفلسطينيون يوميا للتنقل من خلاله للوصول إلى شمال القدس والى مدينة رام الله (خريطة رقم 4).

بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في قرية الجيب

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية لمصادرة الأراضي للأغراض العسكرية المختلفة على أراضي قرية الجيب. فيما يلي عرض لبعض هذه الأوامر:

1- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 05/13/ت: صدر بتاريخ السادس والعشرين من شهر كانون الثاني من العام 2005 ويصادر ما مساحته 226 دونما من أراضي قرية الجيب لغرض بناء جدار العزل العنصري.
2- الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 04/94/ت: صدر بتاريخ الحادي والثلاثين من شهر كانون أول من العام 2004 ويصادر ما مساحته 89 دونما من أراضي قرية الجيب لغرض بناء جدار العزل العنصري.

خريطة 4: النفق لربط شمال القدس وشمال غربها

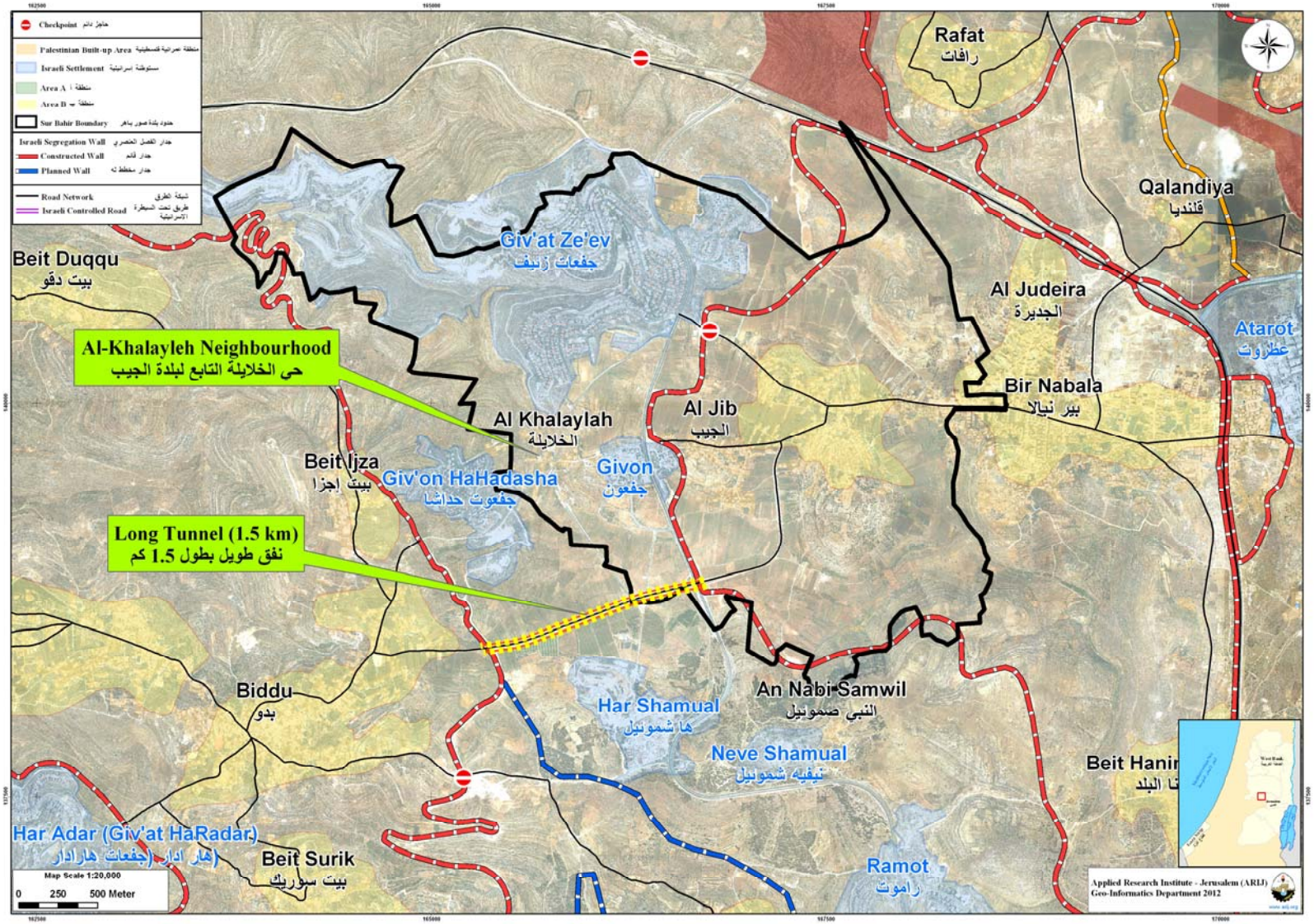

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2012

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في قرية الجيب

المشاريع المنفذة

قام مجلس قروي الجيب بتنفيذ عدة مشاريع خلال الخمسة سنوات الماضية (انظر الجدول رقم 15).

جدول 15: المشاريع التي نفذها مجلس قروي الجيب خلال خمسة سنوات الماضية

اسم المشروع	النوع	السنة	الجهة الممولة
إنشاء مركز صحي	خدمات عامة	2008	USAID
إنشاء شبكة صرف صحي	بنية تحتية	2009	بنك التنمية الإفريقي
تعبيد شوارع داخلية	بنية تحتية	2005	الاتحاد الأوروبي
تعبيد شوارع داخلية	بنية تحتية	2009	وزارة المالية

المصدر: مجلس قروي الجيب، 2010

المشاريع المقترحة

يتطلع مجلس قروي الجيب وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في القرية وسكانه، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في القرية والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

1. توفير مشاريع إنتاجية للقرية.
2. توفير مشاريع لإصلاح الأراضي وزراعتها.
3. توفير العلاج للآفات الزراعية بشكل دوري.
4. وضع حد للمياه العادمة من قبل المسئولين.
5. توفير مشاريع خاصة للنساء.
6. توفير دورات تثقيفية.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية

تعاني القرية من نقص كبير في البنية التحتية والخدماتية. ويبين الجدول رقم 16، الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية من وجهة نظر المجلس القروي.

جدول 16: الأولويات والاحتياجات التطويرية في قرية الجيب

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			^ 11.5 كم
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة	*			4.5 كم
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة	*			2.5 كم
4	تركيب شبكة مياه جديدة	*			7 كم
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية	*			بئر واحد و3 ينابيع
6	بناء خزان مياه	*			400 متر مكعب
7	تركيب شبكة صرف صحي	*			3.5 كم
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة			*	
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة	*			60 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة	*			سيارة واحدة
11	مكب صحي للنفايات الصلبة	*			
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	*			مركز طوارئ
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة			*	
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	*			
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة	*			مرحلة أساسية
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	*			مرحلة أساسية وثانوية للإناث
3	تجهيزات تعليمية	*			مختبرات وصالات رياضية
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			600 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه	*			50 بئر
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي	*			5 براكسات
4	خدمات بيطرية	*			
5	أعلاف وتبن للماشية	*			700 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية	*			40 بيت بلاستيكي
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية			*	
8	بذور فلحه	*			
9	نباتات ومواد زراعية	*			

^ 3 كم طرق رئيسة، 4 كم طرق داخلية، و4.5 كم طرق زراعية.

المصدر: مجلس قروي الجيب، 2010.

المراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.
- الدباغ، مصطفى، 1991. بلادنا فلسطين، الجزء الثامن، القسم الثاني، دار الهدى، كفر قرع - فلسطين.
- بلدية رام الله، 2011. من الموقع الإلكتروني لبلدية رام الله بتاريخ 1 آذار 2012: http://www.ramallah.ps/atemplate.aspx?id=1207.
- مجلس قروي الجيب، 2010.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، 2012. قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم- فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) & المركز الإسباني للتكنولوجيا الحديثة للمياه (CENTA)، 2010. نظام مقترح لإدارة سليمة بيئيا للمياه العادمة في الضفة الغربية. 2010. بيت لحم، فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج)، 2012. وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2010 - بدقة عالية نصف متر. بيت لحم - فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، 2011. بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة القدس، قاعدة بيانات المدارس (2011/2010). القدس- فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA)، 2010. بيانات مديرية زراعة محافظة القدس (2010/2009). القدس- فلسطين.